قيادة القطاع العام وليست سيطرته.. لماذا؟

حامد دنيا

في لقاء الرئيس أنور السادات بأساتذة جامعة الإسكندرية وأعضاء نادي هيئة التدريس بها باستراحة المعمورة . تكلم الرئيس عن قضايا الساعة الداخلية . . ارتفاع الأسعار وموقف القطاع العام والوضع الداخلي . . وقد كان الرئيس صريحا واضحا ، وضع النقط فوق الحروف ، سواء في خطابه العام في الجلسة الأولى أو في إجاباته عن أسئلة هيئة التدريس في الجلستين التاليتين . .

ولأن القطاع العام باعتباره الركيزة الاقتصادية في مصر ، احتل جانبا كبيرا من حديث وإجابات الرئيس . . فقد آثرت أن ألتقي بالصديق الدكتور عبد المنعم راضي رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس ، على أساس أنه قد سبق أن أجريت معه حوارا ساخنا حول القطاع العام ومستقبله في مصر . . وعما كان يشاع من الاتجاه إلى تصفيته أو بيعه . . أو . . أو . . إلخ . . وكان حديث الدكتور راضي الذي نشرناه في أغسطس من العام الماضي . مثار تعليقات كثيرة من رجال الأعمال وأساتذة الاقتصاد وخبراء المال وقتئذ . .

ولا عجب فالدكتور راضي معروف بجرأته الموضوعية . وبالتفاف عدد كبير من تلاميذه الذين يعدون بالآلاف حوله ، لدرجة أنهم يسجلون كل محاضراته على كاسيتات .

□ قلت للدكتور راضي : ما رأيك فيما أعلنه الرئيس السادات من أنه لا نية لتصفية القطاع العام ، وأنه سوف يظل في المركز القيادي بالنسبة للاقتصاد المصري ؟

وكان رده .

إنني أعتبر حديث الرئيس السادات للزملاء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية حول القطاع العام ، درسا معلما ، فلقد كانت إجابات الرئيس هي تركيزا حقيقيا لفلسفة النظام الاقتصادي في مصر ، ولقد تأكد ذلك بوضوح عندما قال الرئيس إن دور القطاع العام هو دور القطاع القائد وليس دور القطاع المسيطر .

□ قلت :

وما هو المقصود بالضبط من هذا التعبير ؟

د . راضي :

لقد رد الرئيس السادات بذلك على أولئك الذين يعتبرون القطاع العام ، كما هو قائم ، شيئا مقدسا لا يجوز الاقتراب منه أو الحديث عنه إلا باعتباره ركيزة الاقتصاد القومي ، وأن « من يدنو منه أو يحاول فك طلاسمه مفقود مفقود مفقود » إذا كان لي أن استعير هذا التعبير .

والواقع أن حديث الرئيس السادات هذا قد فجر لنا قضية حاسمة إلى فلسفة اقتصادية يتباعا المجتمع في هذه المرحلة المعاصرة ، وبعد التجارب التي مررنا بها خلال الفترة الماضية .

□ قلت : نريد توضيحا أكثر . .

د . راضي : تأتي فكرة القطاع العام كقطاع قائد لتعني أن القطاع العام يجب أن يتركز في قطاعات النشاط الاقتصادي التي لها تأثير كبير على الاقتصاد القومي . وضرب الرئيس مثلا على ذلك بصناعة الحديد والصلب

وأكبر البنوك وشركات التأمين .

□ قلت : ولكن رغم حديث الرئيس الصريح حول القطاع العام فلا يزال الكثيرون يرتعدون خوفا كلما جاء ذكره .

د . راضى : هذا صحيح . إن التخوف مازال فى عقول الكثيرين . ومازال الكلام عن القطاع العام محفوفا بالخطر والرهبة . وكأن من يتحدث عن مشاكل القطاع العام هو عدو الاشتراكية ومن أرباب الرأسمالية .

إن حل مشكلة القطاع العام يقع تحت اصطلاح القطاع القائد فقط . فالقطاع العام فى مصر بوضعه الحالى يمثل ٥٠٪ من الناتج القومى و٩٠٪ من الاستثمارات . وتتراوح رءوس أمواله بين ١٠ و ٢٠ بليون جنيه مصرى . ومن الصعب وجود سجل بقيمتها الحقيقية فى هذه اللحظة . ويضم القطاع العام ٣٧٢ شركة فى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، منها ١١٦ شركة فى قطاع الصناعة . والباقى فى قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات والنقل .. إلخ . وبهذا يسيطر القطاع العام على كافة أوجه النشاط الاقتصادى . ولكن للأسف فإن عائد هذا القطاع العام فى مجموعه لا يتجاوز فى أحسن سنواته ما بين ٣٪ و٥٪ فهو أدنى من سعر الفائدة الذى تدفعه البنوك على الودائع . وهذه خسارة جسيمة للمجتمع . والقطاع العام بهذه الصورة مثقل بالديون والقيود . وأهم القيود تقع على أسعار منتجاته المحددة وبالتالى على إيراده العام . وهكذا تصبح قدرته على الإحلال والتجديد محدودة . وكذا يصعب عليه دفع الأجور المرتفعة أو اجتذاب المهارات الفائقة .

□ قلت : وما الفرق بين القطاع العام والقطاع القائد ؟

د . راضى : القطاع العام كقطاع قائد . يجد من هذا الانتشار الكبير للقطاع العام ، ويركزه فى الأنشطة التى لها مجال احتكارى يلزم أن تقوم بها الحكومة فقط ، أو فى قطاعات لها آثار أمامية وخلفية على الأنشطة الأخرى . إن القطاع العام فى البنوك هام جدا فهو يسيطر على جمع المدخرات وأسعار الفائدة وعلى توجيه التمويل نحو مشروعات تهتم بها الدولة . والقطاع العام القائد عندما يمتلك كمبريات شركات الغزل والنسيج فى مصر ، فهو يتحكم فى أسعار القطن والغزل والملابس وأجور العمال فى قطاع هام جدا .

□ قلت : نريد أمثلة لقطاع عام غير رائد ..

د . راضى : الأنشطة الاقتصادية غير الرائدة أو القائدة كثيرة مثل : البنوك صغيرة الحجم وشركات الغزل والنسيج ذات رأس المال البسيط ، وتجارة التجزئة ، والكثير من مشروعات النقل بين الأقاليم أو داخل بعض المدن . فهذه يمكن تركها للقطاع الخاص مادام أكبر المشروعات فى هذه القطاعات مازال قطاعا عاما قائدا ومؤثرا . فمن منا يتصور أنه فى غمرة التأميمات والقطاع العام أصبحت محلات الخانوه والمرطبات مثل (لاباس) قطاعا عاما ؟

□ قلت : وما هو الحل ؟

د . راضى : تشجيع القطاع الخاص وجماهير الشعب على امتلاك تلك الوحدات الاقتصادية التى لا تعتبر قائدة فى النشاط الاقتصادى . على المجتمع أن يبيع هذه المشروعات لمن يرغب فيها ، وله أن يباشرها . وعلى

الدكتور عبد المنعم راضى رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

الدولة أن تتفرغ لما هو قائد فقط ، وسوف نرد الآن على مخاوف البعض من هذا الإجراء . فقبل كل شىء يساعد تمليك الشعب هذه المشروعات على توفير موارد حقيقية من الأموال تسحب من المضاربين على الأراضى والشقق المفروشة والاستهلاك البذخى لأنهم سيجدون مشروعات مقدمة لهم يستطيعون تطويرها والحصول منها على ربح . وسيوجه الدولة حصيلة هذه المبيعات إلى القطاع العام القائد لتحل وتجدد فيه وتدفع به للأمام ، وإلى هنا فإن ما تم بيعه من قطاع عام غير رائد قد ذهب لقطاع عام رائد ، وفى هذا ترشيد اقتصادى وجدوى اقتصادية ودفعة فى زيادة الادخار والاستثمار والإنتاج القومى ، وليصبح حجم القطاع العام كما هو ، ولكن فى الاتجاه الصحيح .

□ قلت : إذن .. فهل المعيار ينصب على الشركات الخاسرة ؟

د . راضى : لا .. المعيار هو كونها رائدة أو غير رائدة ، هامة فى آثارها أو غير مؤثرة . ويلزم التخلص من الشركات غير القائدة ، سواء كانت خاسرة أو كاسبة .

□ قلت : وهل يرضى أحد أن يشترى شركات خاسرة ؟

د . راضى : كل شىء بثمنه . الشركة الخاسرة تباع بثمن يناسب مع خسارتها ، والمشترى يتحمل تحويلها إلى شركة رابحة ، فهو أدرى ولديه رأس مال التجديد والإحلال . فكما أن السيارة القديمة لها من يشتريها بسعر منخفض فإن مصنع غزل ونسيج صغير الحجم بآلات فنية قديمة ، له أيضا من يشتريه ويطهم فى أموره من أصحاب مصانع النسيج الصغيرة ، وهم قادرون على تحويل هذا المصنع إلى مصنع منتج كمصانع نسيج القطاع الخاص .

وكذلك شركة تعبئة الزجاجات (سى كولا) لها من يتصيد شراءها (بثمن السوق) ليحولها إلى مستوى شركة الكوكاكولا إذا شاء . وللدولة أن تتخلص من قطاع المياه الغازية وهو ليس قطاعا رائدا . ويكفى قطاع المياه فقط للدولة رئيس قطاع المياه الغازية . يكفى من قطاع المياه الغازية أن تحصل الدولة على رسم الإنتاج حصيلة لها . وتترك الملكية والإدارة لنشاط القطاع الخاص .

□ قلت : وما موقف الدولة تجاه العمال فى هذه القطاعات التى يتم انتقال ملكيتها للقطاع الخاص ؟

د . راضى : دعنا هنا نرد ردا اشتراكيا على هؤلاء المخوفين . وأكثر اشتراكية منهم ذاتهم . فعند طرح أسهم أى مشروع غير قائد أو رائد يتم تحويل العاملين به إلى أصحاب رأس مال بتخصيص جزء من أسهم الملكية للعاملين به مكافأة على طول خدمتهم فى المشروع ، وحتى إذا استغنى المشروع عن خدمة بعض العاملين فالدولة تضمن أجورهم حتى يجدوا العمل المناسب . فالمشروع أصلا كان خاسرا ، والدولة كانت تتحمل كل الأجور . وبيضة الاقتصاد القومى سوف تستوعب ذوى الخبرة فى غيرهم .

إن كلمة قصر القطاع العام على القطاع الرائد والقائد هى المعنى الأمثل لكلمة ترشيد القطاع العام . إن المعنى الواسع لترشيد القطاع العام يقع فى الإدارة والإحلال والتجديد والأسعار والأجور . وعندما نخلص من عبء القطاع غير القائد ونتركه لمن معه المدخرات وله الإدارة وقادر على دفع الأجور ومنافسة الأسعار ، فسيبقى الجزء القائد والرائد الذى ستتولى الدولة تركيز كل جهودها بما جمعته من أموال ، لتحويله إلى أفضل ما يمكن أن يكون عليه فى هذه المجالات . لأن عبئه أصبح أقل .

وقال الدكتور عبد المنعم راضى إن المتشنجين من أنصار فكرة أن القطاع العام مقدس ، يصرون على ضرورة إبقاء كل شىء على ما هو عليه خاسرا أو كاسبا إلى أن يشاء الله أمرا . وفى ذلك قد أساءوا إلى شعار الاشتراكية بأنها كفاية وعدل . إن التخلص من القطاعات غير الرائدة سوف يوفر الكفاية ، لأنه سيزيد الإنتاج بتحويلها لشركات كاسبة . كما سيوفر العدل ، لأننا سنحول العمال لأصحاب رءوس أموال . وستكون اشتراكيتنا اشتراكية ثراء .

ثم يتساءل الدكتور راضى قائلا : وهناك من يطالب بـ ٥١٪ للدولة و٤٩٪ للقطاع الخاص . وهذا الرأى لا يعلم أنه بعد تجربة القطاع الخالية لن يقبل أحد على مشاركة الحكومة ، حتى لا تتكرر لهم الخسارة فى قيمة الأسهم التى شاركوا بها ، ولماذا المشاركة فى مشروعات لا حاجة للدولة أن تقوم بها أصلا ؟ !

ثم أن هذا الرأى يخشى أن يجهز على الشعب فى امتلاك ما هو غير رائد ، حتى لا يقع صاحب الفكر تحت الاتهام ؟ !

ولعلنا فى ختام هذا الحديث نفخر بأننا على صفحات هذه المجلة وفى عدد ٢٦ أغسطس ١٩٧٩ قد أوضحنا هذا الفكر ذاته ، منذ أكثر من عام مضى ، كما أن فكرة تولى الدولة للقطاعات القائدة والرائدة قد قدمناها بأنفسنا فى البحث الذى شاركنا به فى الاشتراكية الديمقراطية . وأهم من ذلك كان هذا هو التعبير الذى التحفنا به الدراسة التى قمنا بها عن طرح أسهم القطاع العام . والمقدمة لوزير الدولة للتنمية الإدارية فى وزارة السيد ممدوح سالم . والتى مازال الجهاز الحكومى يتداولها حتى الآن .

وتحدثنا فيه مع الرئيس السادات فى لقائه مع نقابة التجاريين فى مارس ١٩٧٩ ، بل قدمناه مكتوبا تحت عنوان : برنامج عمل اقتصادى للحزب الوطنى ، للسيد حسنى مبارك نائب الرئيس ، فى هذه الجلسة ، بل لقد وجدنا كل تجاوب من نقابات العمال وطوائف الشعب فى كل محافظاتنا . حيث إنه بتحول اشتراكيتنا إلى تملك العمال وتحرر الاقتصاد ورفاهيته وثرائه دون خوف من انتهاء . ولكن دون إثارة أيضا . □